منهجية الدراسة في مقياس الدولة والمجتمع المدني

إذن ستكون هذه الدراسة عبارة عن دراسة تحليلية نقدية وتفسيرية للواقع من حيث الأسباب والمعوقات والمآلات، الآن والتي ستكون وفق الأدلة والبراهين المنطقية، وبالتالي سوف لن تكتفي بالتصنيفات الوصفية أو الصحفية، فهذا مجهود علمي أكاديمي يسعى أولا وقبل كل شيء إلى تحديد واكتشاف الخلل الذي تقبع فيه الدول النامية التي مع كل تحفظاتنا على طبيعة المصطلح مازالت لم تصل إلى هذا المستوى.[1]

. السعي كذلك إلى تفعيل مقاربة الخصوصيات التي قد أعطت مثالا عالميا عن مدى قدرة هذه الخصوصيات على تغيير مجرى العلاقات بين الدول، للوصول إلى التعميم والتنبؤ الصحيح بالسلوك الذي تسلكه الدول في عملية البناء هذه والتي هي في الواقع تشمل جميع المجالات والميادين.

كما أنّ هذه الدراسة لن تكون دراسة إيتيمولوجية (مفاهيمية) وحسب، بل سوف تتطرق إلى الأبعاد والخفايا التي تقف وراء حيثيات ومسببات الظاهرة، بالإضافة تفسير التصنيفات والتوصيفات التي يجمعها الباحث، بدل الاعتماد على الطريقة الوصفية الخالية من أي تحليل أو تفسير، و التي لا تقدم إطارا تحليليا معمقا لحيثيات الظاهرة المدروسة

---

[1] . المقصود من كلامنا هذا أنّ الدولة إذا وصفناها بالنامية فهي حقا في طور النمو أو على الأقل هناك مؤشرات ودلائل على وجود تقدم، ولذلك أرى أنّ الكثير من الكتابات تصف هذه الدول بالمتخلفة لأن بعضها لا يكتفي بحالة الجمود والثبات عند نفس المستوى من النمو بل هناك حالة مرضية جد متقدمة يمكن أن نسميها النمو في التخلف أو سياسية الرجوع للخلف وهذا ما قد نلاحظه في العديد من الدول الإفريقية التي مازالت فيها الحروب والصراعات.

أهداف دراسة المقياس:

ما من دولة من دول العالم شماله أو جنوبه إلاّ وتسعى إلى عملية بناء دولة الحق والقانون، وما من نظام سياسي إلا وهدفه الوصول إلى تحقيق الرضا الجماهيري لكن تبقى هذه العملية رهينة منظور ورؤية كل دولة على حدا، فهناك من تعتقد في الديمقراطية والمشاركة الشعبية طريقا ومنهجا أساسيا للتنمية، وهناك من يرى عكس ذلك تماما فارضا ما يسمى بمنهج الوصاية الأبوية على الجماهير الشعبية التي لا حق لها إلاّ في الحاجات الضرورية، وأما فيما يتعلق بأمور صناعة القرار والمشاركة فيه فتبقى رهينة صناع القرار وحسب، دون إشراك حتى ممثلي الشعب في البرلمان.

إنّ هذه الوضعية قد جعلت من معظم عمليات وبرامج التنمية التي تنتهجها دول الجنوب تقع رهينة الفشل تارة والنقصان وعدم الاكتمال تارة أخرى، وبتفحص الوضع العام في أوربا فإننا نجده دائم التطور دائم العقلانية في التسيير دائم الاهتمام بالمصلحة الشعبية، شديد الارتباط بكل المتغيرات صغيرها وكبيرها؛ مثال ذلك انخفاض أسعار البترول في السنتين الأخيرتين جعلت كل شيء في السوق الأوربية ينخفض مما شكل حالة من المدخرات الفردية لدى الشعوب الأوربية لم تعرفها منذ زمن، عكس دولنا الجنوبية التي مهما ارتفعت أسعار البترول أو انخفضت فلا تتأثر الأسعار بذلك مطلقا، فهل نحن أمام عجز الدولة عن فرض قوانين علمية وعملية صارمة على كل المتعاملين أم أننا أمام وضع استثنائي لابد من المرور عليه قبل الدخول في دولة الاستقرار والتنمية. إنها حقا مفارقة عجيبة لم تحدث إلاّ في دول الجنوب، فكل الإمكانيات وكل الظروف وكل الأرضيات مهيأة ومساعدة على التطور والانطلاق في بناء صرح التنمية والحكم الرشيد، إلا أنّ لا تنمية تحققت باستثناء بعض حالات النمو المتقطع المراحل.

إنّ دول الجنوب تتوفر على معظم الموارد الطبيعية والبترولية والثروات المعدنية وكل الكفاءات والطاقات العاملة الشبابية والعقارات الملائمة لكن ما ينقص صراحة هو: وجود إرادة سياسية حقيقية لدى صناع القرار لإحداث التنمية هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر إرادة ووعي شعبي عام بمتطلبات التنمية وأساليب التطور واللحاق بالركب الحضاري،

لأنه لا يمكن بناء هذه العملية التنموية بدون الإدراك الجماهيري لمختلف التحديات التي تواجهها العمليات في دول الجنوب وفي مقدمها الاستقرار السياسي.

إن مسألة الإدراك الجماهيري والوعي المجتمعي بمختلف التحديات التي يمكن أن تواجه عمليات بناء الدولة بإمكانه أن يساهم مساهمة فعالة في بناء عمليات التنمية التقدم، وأنّ عكس هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج كالتي حدثت مع ما يسمى بدول الربيع العربي التي لم تكن شعوبها على قدر من الوعي والإدراك فوصلت إلى ما وصلت إليه من خراب ودمار، يقول المثل العربي أن الفتنة إذا أقبلت لم يرها إلا عالم وإذا أدبرت عرفها كل جاهل، بحكم أن العالم يرى إلى الأفق البعيد (رؤية إستراتيجية) بينما لا يرى الجاهل إلا ما بين قدميه، هذا إذا حاول الرؤية من أصله.

في حالة الجزائر حقيقة لا أحد ينكر الإرادة الحقيقية للسيد الرئيس وذلك من خلال العديد من خطاباته السياسية المؤكدة على ضرورة بناء دولة الحق والقانون دولة الحكم الرشيد دولة التنمية وبالأخص التنمية المستدامة، لكن عند التطبيق العملي على أرض الواقع نجد أن هناك فشلا كبيرا وذريعا في عديد القطاعات لدرجة أن السيد الرئيس قد عبّر عن ذلك صراحة في العديد من المناسبات بأنّ الدولة لم تبلغ الأهداف المسطرة وأنّ عملية التنمية خاصة المحلية قد تعرضت للفشل.

إذا تحدثنا عن ضرورة وحتمية توفر الأمن والاستقرار لإحداث كل عملية تنموية فإننا نتحدث عن متغيرات لا ينفصل أحدها عن الآخر، فلا يمكننا التحدث عن تنمية دون أمن واستقرار وكذلك فالتنمية هي من يدعم الأمن والاستقرار ويطيل في عمرهما، فالتنمية سوف تحقق كل المتطلبات الجماهيرية وكذلك سوف تحقق سلما اجتماعيا لا يخرج احد للمطالبة بأمور معينة أو الاحتجاج على سياسة معينة، ولهذا فتحقيق التنمية مشروط بتحقيق الأمن والاستقرار، وفي ذات الوقت فإنّ تحقيق الأمن والاستقرار واستدامتهما لا يحدثان إلاّ بتحقيق التنمية لا نقول التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب وإنما التنمية الشاملة وفي كل القطاعات، وكذلك لا نقول التنمية المرحلية أو المحددة الزمن ولكن نتحدث عن حتمية التنمية المستدامة والتفكير في مصير الأجيال القادمة.

سوف نتطرق في هذه المداخلة إلى ضرورة وحتمية بناء الدولة عن طريق الاستناد إلى المدخل التنموي الذي عماده الأمن والاستقرار، وستكون الجزائر كحالة وأنموذج للدراسة، ومحاولين كذلك تقديم جملة من الاقتراحات العلمية والعملية لتوضيح إستراتيجية بناء الدولة في الجنوب مراعين كذلك عامل الاختلاف بين المحددات الدولية والخصوصيات المحلية.